دولة القانون: اصطدناه قبل خروجه من منصبه .. واللجنة القانونية: الدعوة يثأر لانتخابات ٢٠١٠

فرج الحيدري يروي لـ(المدى) من المعتقل ملابسات احتجازه

◆ القضاء الأعلى: الموقوف صرف أموالا مخصصة لشراء أراض.. ويواجه السجن سبع سنوات

بعد يوم واحد من احتجازه في احد مراكز شرطة بغداد، أبدى رئيس مفوضية الانتخابات انزعاجه من الإجراءات المتخذة ضده، مؤكدا أن عدة علامات استفهام يمكن وضعها على استمرار حجزه، كاشفا عن اتصال أجراه معه أول من أمس رئيس الوزراء نوري المالكي والذي وعد بإنهاء التدخل في عمل المفوضية من قبل السياسيين.
وكانت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي قد أعلنت أول من أمس اعتقال رئيس المفوضية فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي على خلفية قضايا فساد مالي على خلفية منح مكافأة مالية قدرها ١٠٠ ألف دينار لخمسة موظفين في المفوضية عام ٢٠٠٨.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

فرج الحيدري

أمير الكناني

عبد السلام المالكي

مجلس القضاء الأعلى، أكد، أن الحيدري والتميمي الموقوفين حاليا، صرفا أموالا مخصصة للمفوضية، لموظفين بالتسجيل العقاري للحصول على قطع أراض، فيما أشار إلى أنهما سيواجهان عقوبة السجن لمدة سبع سنوات.
وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "توقيف رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي تم على خلفية صرفهما أموالا مخصصة للمفوضية لموظفين بالتسجيل العقاري للحصول على أراض".
وأضاف البيرقدار أن "قاضي تحقيق النزاهة أفرج عنهم إلا انه بناء على الطعن المقدم من هيئة النزاهة أمام محكمة الجنايات بصفتها التمييزية فقد تم نقض قرار قاضي التحقيق وإلغاء قرار الإفراج باعتبارهما قد تصرفا بأموال الدولة لصالحهما".
وأكد البيرقدار أن "الحيدري والتميمي تنطبق عليهما أحكام المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات وهي جناية يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تزيد عن سبع سنوات"، لافتا إلى أن "أمر القبض الذي صدر بحقهما جاء لغرض انجاز الإجراءات التحقيقية".
ونفى رئيس مفوضية الانتخابات أن تكون الشرطة هي من ألقت القبض عليه، مشددا على انه ذهب إلى مركز الاحتجاز بمحض إرادته، الحيدري الذي كان يتحدث لـ(المدى) من مكان احتجازه قال "لم يتم إلقاء القبض عليه، كان هناك قضية تتعلق بصرف مكافآت لغير العاملين في المفوضين بين عامي (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) ومنح وقتها مجلس المفوضين مبالغ مالية لبعض موظفي دائرة العقارات في البياع وفق السياقات العامة المتبعة في دوائر الدولة سبقها موافقات من الجهات ذات العلاقة كديوان رقابة المالية".
ويؤكد الحيدري أن هذه القضية تعد من بين عشرات الدعاوى التي كانت قد رفعتها النائبة حنان الفتلاوي ضده وتم غلقها لعدم وجود عنصر جزائي فيها، على حد قوله، وأردف "بعد إصرار الفتلاوي على متابعة هذا الملف بالتحديد بلغتنا الجهات المعنية بضرورة إجراء تحقيق إداري، وبعدها ذهبنا أنا وكريم التميمي رغبة منا من دون وجود استقدام وقدمنا الأوراق الخاصة بالملف المطروح".
وأبدى رئيس المفوضية تعجبه من قيام الجهات المعنية بعد ذلك باحتجازه، وأوضح "كان من المفترض أن نخرج في وقتها إذ كان من المفترض أن يكون قرار بالإفراج أو الكفالة، ولكن حصل هناك أشياء غريبة، جميع الحقائق على الأرض تؤشر على شيء غير طبيعي بإرسال القرار إلى قاضي التحقيق وفي طريقنا إلى نزاهة الكرخ اطلعنا على نص القرار الذي انطوى على حجز لمدة ثلاثة أيام، وفي هذه الأوقات اتصلت بي عدة وسائل إعلام تحدثوا عن تعميم خبر من قبل الفتلاوي عبر رسائل نصية قصيرة مفاده اعتقالنا أنا والتميمي"، معربا عن اندهاشه من كيفية معرفة الفتلاوي هذه الأنباء، وأردف "حسب المعلومات المتوفرة لدي أنها خارج العراق، هذه المعطيات تؤشر علامات استفهام عدة على الجهات المتخصصة تفسيرها بواقعية".
وشدد الحيدري على أن جميع الاحتمالات لتفسير سبب اعتقاله واردة، لكنه أفاد بـ"الذي لديه معلومات بسيطة عن الوضع السياسي العراقي يعرف جيدا سبب اعتقالي، قد يكون الغرض منه سياسيا، أو محاولة لمنعنا من أداء مهامنا في مفوضية الانتخابات".
وعن المكان الذي يتواجد حاليا فيه ، ذكر الحيدري "أنا موجود حاليا في احد مراكز الشرطة القريب من المنطقة الخضراء، والقائمون على المحتجز يقدمون لنا الكثير من المساعدات ولا توجد أي مشاكل على مستوى خدمات مكان الاحتجاز".
وردا على سؤال يتعلق بمصير هذه القضية كشف رئيس مفوضية الانتخابات انه "يوم أمس كان قد اتصل بي رئيس الوزراء نوري المالكي وأبدى أسفه من هذه الإجراءات ووعد بوضع حد لها، ننتظر أن يأتي يوم الأحد لعدم وجود قضاة متخصصين ، اليوم لعله يحمل أخبارا سارة، لكن الملف المطروح حاليا ليس بالشائك والمعقد كما صورته بعض وسائل الإعلام وبالتالي من المستبعد أن يحدث تطور فيه لأن المبالغ التي تذرعت بها الفتلاوي ليست كبيرة".
اللجنة القانونية في مجلس النواب وقفت إلى جانب الحيدري، مؤكدة أن الإجراءات التي تم اتخاذها من هيئة النزاهة امتداد لمحاولات الحكومة الانتقام من المفوضية بعد نتائج الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠١٠.
ويربط نائب رئيس اللجنة أمير الكناني احتجاز الحيدري بما اسماه "سلسلة من الاستهدافات" لمفوضية الانتخابات منذ العام الماضي وذكر "أن إحدى الكتل السياسية (في إشارة إلى ائتلاف دولة القانون) شرعت منذ حصولها على المركز الثاني في الانتخابات الأخيرة بعدة إجراءات للطعن بالمفوضية، إذ تم تكليف حنان الفتلاوي باستجواب الحيدري ثم تم تسخير كامل إمكانيات الدولة لها، لكن هذه الجهود باءت بالفشل بعد تيقن مجلس النواب بعدم وجود ما يبرر سحب الثقة عن المفوضية".
ومن بين الخطوات غير القانونية التي اتخذتها الحكومة ضد المفوضية بعد الانتخابات ذكر الكناني "كان هناك قرار بتثبيت عدد من المدراء العامين في الهيئة المستقلة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لكنها ألغت هذا القرار بعد إعلان نتائج الانتخابات من دون أي مبرر".
الكناني في تصريح لـ (المدى) كشف عن وسائل جديدة بدأت تتخذ من قبل الجهات المهيمنة على القرار السياسي للانتقام من مفوضية الانتخابات، وأضاف " اعتمدت هذه الجهات على هيئة النزاهة التي باتت ذراعا للسلطة التنفيذية وليست أداة لمراقبة عمل الحكومة وبدأ بعد ذلك تحريك العشرات من الدعاوى ليس لتسقيط المفوضية الحالية فحسب إنما لمحاولة منع المدراء العامين الحاليين من الترشح مستقبلا بسبب وجود عدد من الشكاوى ضدهم في هيئة النزاهة، هم يريدون إيصال رسائل إلى المفوضية اللاحقة مضمونها ضرورة الارتباط بالحكومة كما هو حال باقي محاولات تركيع الهيئات المستقلة، وان الذي يخالف هذا التوجه مصيره السجن، هذه مؤشرات خطيرة تؤثر على مؤسسات الدولة من بينها هدم مفوضية الانتخابات وإعادة تشكيلها وفق رؤية الحزب الحاكم وهو ما سيؤدي إلى استهداف العملية الديمقراطية برمتها والعودة إلى نتائج ٩٩,٩٩٩٨٪ التي كانت في زمن النظام البائد".
وطالب الكناني مجلس النواب بالتحرك نحو إنقاذ الهيئات المستقلة أو حلها، وقال على البرلمان ممارسة دوره وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه فلا داعي لوجود هيئات مستقلة يصل عددها إلى ٢٥ هيئة وبالتالي يجب حلها ووضع الأمور فيما كانت عليه قبل سقوط النظام السابق".
وانتقد نائب رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب ما اعتبره الانتقائية في التعامل مع مفوضية الانتخابات، ولفت إلى أن "قرارات مجلس المفوضين جماعية ، وآليات الصرف كانت وفق السياقات العامة وبالتالي لا يوجد أي مؤشر سلبي عليها، ولكن ما حدث يؤكد انتقائية في التعامل مع المفوضية من خلال استهداف رئيسها واحد أعضائها دون الآخرين"، مشددا على أن الذي خالف القانون السلطة التنفيذية وليست المفوضية، وأردف "إن محكمة التمييز طلبت في هذا الملف إجراء تحقيق إداري وحسب القانون يجب إن يكون في الهيئة ذاتها ولكنه جرى في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهذا خلاف للقانون".
وسارع ائتلاف دولة القانون إلى دحض جميع اتهامات اللجنة القانونية في مجلس النواب، وأكد عدم وجود تبعات سياسية لاعتقال الحيدري، مبينا أن الأمر برمته قانوني في ملعب القضاء العراقي الذي سيحدد مصير المتهم بقضايا الفساد.
وأكد النائب عن دولة القانون عبد السلام المالكي أن ائتلاف القانون لا يستهدف الحيدري شخصيا، وتابع "توجد مؤشرات بالفساد خطيرة على المفوضية كانت ظاهرة منذ أن تم استجواب الحيدري، لكن للأسف لم يرتق الاستجواب إلى الأمانة والمهنية وجاء القرار سياسيا بامتياز واعتبروا سحب الثقة نجاحا يضاف إلينا".
وزاد المالكي في حديث مع (المدى) أمس "من خلال الدعوى تبين تلبس الحيدري بهدر المال العام، وتم إصدار مذكرة إلقاء قبض بحقه وفق السياقات القانونية ولم يكن بتأثير من قبلنا إنما توجد وثائق تدينه رئيس المفوضية وكريم التميمي".
ويرى النائب عن دولة القانون "إن الإجراء الأخير يؤكد دور القانون في عدم جعل المؤسسات المستقلة سائبة، وهو الأمر المطلوب وعلى البرلمان أن يتابع هذه الهيئات لخلق انطباع جيد له".
وتعليقا على اتهامات الكناني ائتلاف دولة القانون قال المالكي "كان الأجدى به تقديم الشكر إلى الجهات التي رفعت ملفات الفساد المتورطة بها المفوضية"، اما عن التوقيت الذي طرح فيه هذا الملف أمام القضاء فذكر النائب عن دولة القانون "أن المفوضية في طريقها إلى الحل بموجب القانون الذي نص على ألا تتجاوز المدة شهرين ونحن مقبلون على تشكيل أخرى جديدة، وبالتالي حرصا على عدم تسويف ملفات الفساد رفعت النائبة حنان الفتلاوي دعوى على المفوضية في هذا الوقت بالتحديد من اجل محاسبتها".

البرلمان معطل .. والحكومة تضربها الانقسامات السياسية

تقرير بريطاني: العراقيون عاجزون عن تجاوز خلافاتهم

□ بغداد / المدى

في تقرير لها عن الوضع العراقي بعد انسحاب القوات الأميركية، اعتبرت مجلة "ذا ايكونوميست" البريطانية إن "مدينة سامراء يمكن أن تكون مثالا يضرب لما يعيشه العراق الجديد، حيث كانت هذه المدينة مزارا ، وتعرّضت للتدمير من قبل متطرفين العام ٢٠٠٦، الأمر الذي أثار غضبا عارما وموجة من العنف الطائفي".
وتقول المجلة أنه "بعد أربعة أشهر من انسحاب القوات الأميركية من العراق، لا يزال العراقيون عاجزين عن التغلب على انقساماتهم الداخلية، حيث يضغط كل من الكتلتين الأكبر في البرلمان (العراقية والتحالف الوطني) لتحقيق الحكم الذاتي لكل منهما، وغالباً ما تترسّخ الحدود السياسية بين الأطراف في ظل الانقسامات الطائفية".
وأعطت المجلة مثالاً على تدهور المؤسسات، ومنها الجامعات، التي هجرتها الأدمغة، وتحولت إلى إقطاعيات طائفية، ليأتي فيما بعد الربيع العربي ويزيد من الولاءات الدينية والحزبية، مشيرة إلى انه "في الوقت الذي تدعم فيه الحكومة المتظاهرين في البحرين، تقف بوجه من يدعم مجموعة من الناشطين المتمردين في سوريا".
ومن ناحية أخرى، تحدثت المجلة عن "برلمان عراقي لا يعمل، وحكومة تزيد الانقسامات الطائفية"، مشيرة إلى " قرار رئيس الحكومة نوري المالكي بملاحقة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، بتهمة الإرهاب الأمر الذي دفعه للهروب إلى إقليم كردستان لطلب الحماية".
وتناولت المجلة البريطانية العلاقات بين المركز وإقليم كردستان المتوترة كما وصفتها، مشيرة إلى التوتر الحاصل مع حكومة المالكي، خصوصاً بعد التصريحات الأخيرة لرئيس الإقليم مسعود بارزاني الذي أبدى انزعاجه من حكومة بغداد ، في الوقت الذي ما زال فيه المالكي غاضبا من الإقليم بسبب إصراره على السير في اتفاقية التنقيب عن النفط مع شركة اكسون موبيل، عملاق الطاقة الأميركية، التي يعتبرها (المالكي) انتهاكا للسيادة الوطنية".
في الإطار نفسه، تلفت المجلة إلى عامل خارجي، يعد عاملاً محركا للسياسة العراقية، وهو ما يحصل في الداخل السوري، حيث هناك خوف سائد بين الكثير من الشرائح السياسية أن يسقط النظام السوري ويأتي مكانه حكم ذو صبغة طائفية معينة، يدعم ردود فعل عنيفة من أطراف سياسية في العراق.
ويعيش العراق أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

كشفت إقالة مديرين في الشباب والرياضة .. وإحالة المتورطين بفساد الكهرباء إلى القضاء

النزاهة النيابية تؤكد قرب حسم التحقيق في تهريب النفط

□ بغداد / المدى

لجنة النزاهة النيابية... ارشيف

كشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب قرب إعلان نتائج تحقيق عمليات تهريب النفط من بعض محافظات البلاد والاتهامات المتبادلة بين إقليم كردستان وحكومة بغداد بهذا الشأن، في حين أعلنت إقالة مديري الدائرتين المالية والهندسية في وزارة الشباب والرياضة من منصبيهما.
يأتي ذلك في وقت كشفت اللجنة التحقيقية النيابية المكلفة بالتحقق من نزاهة عقود وزارة الكهرباء امس الجمعة عن أن المتورطين بملفات الفساد من المسؤولين سيتم إحالتهم إلى النزاهة وفقا للقانون. رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي كان قد كشف في الخامس من نيسان الحالي خلال جلسة لمجلس النواب عن " تشكيل لجنة تحقيقية بشأن المزاعم والادعاءات بوجود عمليات تهريب النفط إلى خارج البلاد".
وقال عضو اللجنة طلال الزوبعي في تصريحات صحفية أمس "بعد أن أوعز رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بتشكيل لجنة من النزاهة النيابية للتحقيق في وجود عمليات تهريب نفط في عدد من المحافظات إلى خارج البلاد فإن اللجنة بعد قيامها في التحقيق بالقضية ستعلن نتائجها خلال الأسابيع القليلة المقبلة أمام الرأي العام".
وأضاف " كما إن اللجنة ستحيل المقصرين والمتورطين في عمليات التهريب إلى هيئة النزاهة للتحقيق معهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم".
يذكر أن اتهامات متبادلة بين التحالف الكردستاني ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير النفط عبد الكريم لعيبي تصاعدت بعد أن قرر إقليم كردستان إيقاف صادراته النفطية بسبب اتهامه الحكومة الاتحادية بعدم دفع مستحقات الشركات النفطية العاملة في الإقليم .
فيما اتهم الشهرستاني كردستان بوجود عمليات تهريب من الإقليم إلى بعض دول الجوار "، مطالباً بغداد " باتخاذ إجراءات قانونية ضد الإقليم لإيقاف صادراته النفطية .
من جانبه اتهم التحالف الكردستاني على لسان نائبه فرهاد الاتروشي خلال مؤتمر صحفي عقده في الثالث من الشهر الحالي وزارة النفط في الحكومة الاتحادية " بتهريب أكثر من ١٥ ألف برميل يومياً إلى إسرائيل".على حد قوله
وفي موضوع آخر قال عضو لجنة النزاهة كمال الساعدي " إن "قرارا صدر من وزارة الشباب والرياضة بإقالة مدير الدائرة الهندسية في الوزارة كامل البريهي، ومدير الدائرة المالية والإدارية محمد فرحان من منصبيهما".
وأضاف الساعدي أن "لجنة النزاهة ستعمل على فتح كافة ملفات المنشآت المتلكئة غير المطابقة للمواصفات والتي كانت تحت إشراف المديرين المقالين وإحالتها إلى هيئة النزاهة".
من جانبه، كشف مصدر مطلع في لجنة الشباب والرياضة البرلمانية أن "قرار إقالة البريهي وفرحان جاء بكتاب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي وليس من الوزارة".
وقال المصدر إن "الكتاب يؤكد إقالة البريهي وفرحان من قبل مجلس الوزراء العراقي"، مبينا أن "وزير الشباب والرياضة جاسم محمد جعفر نفذ قرار الإقالة وعين مديرين بالوكالة بدلا من المسؤولين المقالين لحين تعيين مديرين بالأصالة".
وكان النائب كمال الساعدي أعلن في (العاشر من نيسان الحالي) أن لجنة النزاهة أرسلت الأسبوع الماضي كتاباً إلى وزير الشباب الرياضة تطلب فيه تنفيذ قرار الاجتثاث الصادر بحق بريهي وإقصاءه من الوظيفة تطبيقاً للقانون والدستور ، معتبراً الأخير مسؤولا عن تلكؤ الكثير من المشاريع الرياضية في العديد من المحافظات سواء على مستوى الوقت أو على مستوى المواصفات والكفاءة، إلا أن مدير الدائرة الهندسية والفنية في وزارة الشباب والرياضة كامل بريهي رد على الإعلان وأكد أن إدعاءات النائب كمال الساعدي بشأن شموله بقرار المساءلة والعدالة بـ"الاستباقية للحدث"، معتبرا أنها إثارة مقصودة بعد تنفيذ الوزارة للمشاريع الإستراتيجية، فيما أكد امتلاكه أوراقا رسمية تثبت سلامة موقفه.
وعلى صعيد ملفات الكهرباء، وقال رئيس اللجنة التحقيقية المكلفة بمتابعة الفساد في الكهرباء عدي إن "الأشخاص الذين تورطوا بملفات فساد بعقود وزارة الكهرباء حتما سيتم إحالة ملفاتهم إلى النزاهة بعد مصادقة مجلس النواب".
وأوضح عواد أن "لجنته توصلت إلى التقرير النهائي بقضية عقود وزارة الكهرباء بعد تحقيق بدأ من تموز/ يوليو العام الماضي وانتهى الشهر الماضي".
ويعاني العراق حاليا من ترد كبير في شبكة الكهرباء حيث ينقطع التيار لفترات طويلة في اليوم تصل في بعض الأحيان إلى نحو ١٦ ساعة.
ولم يفلح أي وزير للكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ في تحسين قطاع الكهرباء في العراق بالرغم من الإيرادات المالية والنفطية الهائلة.
ويحاول العراق بناء محطات جديدة لسد النقص في الطاقة لكن محاولاته تعقدت ولاسيما بعد تعرضه لاحتيال مؤخرا في عقدي محطتي كهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار.
وكشفت اللجنة التحقيقية التي تضم ثمانية نواب عن أن تقريرها النهائي الذي يفترض عرضه في مجلس النواب لاحقا قد أوصى بإقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني وخمسة موظفين آخرين اقل درجة منه.
وكان من المفترض عرض اللجنة التحقيقية تقريرها الخاص بملفات الفساد في عقود الطاقة الكهربائية منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١١ بعد استئناف مجلس النواب عمله إلا أنها أكدت تعرضها لضغوط سياسية لعدم عرض التقرير.